اللغـة العـربيـة وتحديات العصر

د. نعمة رحيم العزاوي ـ العراق ـ

مدخل تاريخي

اللغة العربية هي اللسان القومي للشعب العربي، وهي أداة نضاله المشترك ووسيلة تأثره وتأثيره في الحضارة الإنسانية.

ومع تعدد الروابط القومية التي تصل ما بين أقطار الوطن العـربي، فإن هذه الأقـطار لا تعرف آصـرة أقوى من اللغـة الموحـدة، واللسان المشترك.

وتعد اللغة العربية من أقدم اللغات في العالم، ولا أحد يستطيع أن يحدد أولية هذه اللغة، أو يعين زمن نشأتها. وكل الذي يعرفه الباحثون أن اللغة العربية وصلت إلى ذروة نضجها، وقمـة استوائهـا في الحقبة التي سبقت الاسلام بنحو قرن ونصف قرن.

فالعربية الممثلة في الشعر الجاهلي وفي القرآن الكريم وفي الحـديث النبوي الشريف هي لغة ناضجـة، قد استكملت حـظها من التـطور والرقي ولا يمكن أن تكون قد بلغت هذا المستوى، دون أن تكون قد مرت بمراحل وأطوار مختلفة، تنقلت فيها من حال إلى حال، وتخلصت من كثير من الظواهر التي ترافق اللغات في بداياتها أو في أطوار نشأتها الأولى.

ولعل أهم ما طرأ على العربية من تطور في الحقبة التي سبقت ظهور الاسلام هو نشوء لغة أدبية مشتركة، تتفاهم بها القبائل العديدة المنتشرة في أرجاء الجزيرة العربية، فينظم بها الشعراء قصائدهم، ويصـوغ بها الخطباء خطبهم، غير أن هذه اللغة الأدبية الموحدة لم تقض على لهجات القبائل المتعـددة، وإنما ظلت تلك اللهجـات قائمـة، يقصد إليهـا في مجالات الحياة اليومية.

وجاء القرآن الكريم معززاً هذا التوحـد اللغوي، فقـد اختار تلك اللغة الأدبية المشتركة، وخاطب العرب بها، فرفع شأنها وكتب لها الحياة والخلود، وجعـل أفئدة غـير العرب من المسلمـين تهوي إليهـا وتنشـد معـرفتها، ليشـاركوا إخـوانهم العرب في فقـه الدين، وإدراك مـرامي القرآن.

لقد كان لظهور الاسلام إذن أثر بعيد في حياة العربية، فقـد عمل على نشرها، وتوسيع رقعتها، وزيادة عدد المتكلين بها من غير العرب، وأتاح لها أن تظهر قدرتها على مواجهة التطور الاجتماعي والاقتصادي والفكري الذي حدث بمجيء الاسلام، وتعبر عنه، مما أدى إلى نشوء مفردات جديدة، وتطور مفردات قديمة، وظهور أساليب وطرائق تعبير لم يألفها العرب قبل الاسلام.

ومما أفادته العربية من الاسلام خـروجها من مـوطنها، واختـلاطها بلغات شتى وألسن مختلفة. فكان في هذا امتحان لأصالتها وكشف عن مدى قدرتها على الصراع مع غيرها من اللغات.

لقد خالطت العربية اللغات والهندية واليونانية وغيرها في العصور العباسية والأندلسية فتركت في تلك اللغات آثاراً واضحة لا تزال آثاره باقية حتى يومنا هذا. ففي معجم أكسفورد ألف كلمة من أصل عربي، وقـد لوحظ أن أكثـرها من المصـطلحـات العلميـة كـالفلك والتنجيم والكيمياء والجغرافية والرياضيات والطب والجراحة والموسيقى والفلسفة والدين.

نخلص من ذلـك إلى القول ان العـربيـة في العصـور الإسلاميـة استطاعت أن تكون لغة العلم، وأداة التعبير عن الحضارة، وأن كثيراً من المصطلحات العلمية دخلت الفارسية والتركية، ومنها ما سرى إلى اللاتينية، ثم إلى اللغات الأوربية الحديثة.

وبعد أن سقطت الخلافة العباسية لم تتوقف مسيرة الحضـارة العربية، وإنما ظلت حركة التأليف والتصنيف نشيطة قويـة وبقيت العربيـة لغة معـطاء يؤلف بها العلماء كتبهم وينـظم بها الشعـراء قصـائـدهم وآيـة استمرار العربية على العطاء بعد سقوط الخلافة العباسية كثرة ما وصل إلينـا بعـد هـذه الحقبـة من دواوين وكتب وشـروح في علوم شتى وموضوعات مختلفة.

لكن ما ان ظهرت بواكير العصر الحـديث حتى دخلت العربيـة في طور جديد واجهت خلاله تحديات كثيرة وتعـرضت فيه لأزمـات شتى عملت جميعهـا على إضعـافها، وتشكيـك أهلها في صـلاحها للحيـاة وقدرتها عـلى الوفـاء بحاجـاتهم، بل تـوخى بعض هذه المحن طمس العربية والقضاء عليها وإحلال لغات أخرى محلها.

وكان لا بد للعربية أن تكافح، وأن تتصدى لهذه الأزمات لتثبت من جديد أصالتها، وتؤكد قدرتها على الصراع من أجل البقاء وسنعرض في هذا البحث لمجمل هذه الأزمات، ونقف عند كل منها لنرى كيف واجهته العربية، وكيف خرجت منه ظافرة منتصرة.

(١)

الاستلاب

لقد واجهت العربية هذا التحدي في مطلع العصر الحديث، وتعرضت له غير مرة وبأكثر من صورة أو أسلوب، وفي أكثر من قطر من أقطارها.

التتريك:

لقيت اللغة العربية في ظل الحكم العثماني عنتاً شديداً، وتدهورت تدهوراً بالغاً[١] فقد زحمتها اللغة التركية وطردتها من مجالات الحياة وحلت محلها في ميادين التعليم والقضاء والدواوين[٢] وقد أعان العثمانيين على ذلك ما شاع في عهدهم من جهل وفساد إدارة، حتى إنك تستطيع أن تحصي في كل بلد عربي وقع تحت حكمهم عدد الذين يتقنون القراءة والكتابة. فكثيراً ما كان يأتي البريد برسالة إلى أحد الناس فيدور بها على أهل حيه ثم على الحي المجاور فلا يجد أحداً يفك حروفها، لينبئه بمضمونها[٣].

ولم يكن حال العلماء في تلك الحقبة بأسعد من حال سواهم من عامة الشعب، فلم نكن نجد في حاضرة عربية أكثر من مئة ممن يحفظون المتون والحواشي في النحو والصرف وعلوم البلاغة والحديث والتفسير والفقه ثم لا يستطيع أحدهم أن يكتب سطرين مفيدين واضحين سليمين من الأغلاط والركة[٤].

وقد بلغ الأمر ذروته عندما عهدت الدولة العثمانية إلى فرض اللغة التركية «حتى على تدريس اللغة العربية، فقد كان أساتذة هذه اللغة من المشايخ الأتراك الذين يأتون من الأناضول فيدرسون النحو باللغة التركية»[٥].

ففي العراق قال مصطفى جواد: «كان الأتراك يدرسوننا أكثر الدروس باللغة التركية، ولم نكن نفهمها، ويحفظوننا الأناشيد لا نعرف معناها، فكنا كالببغاوات»[٦].

وقال سليمان فيضي: «كانت العلوم كلها تدرس بالتركية حتى اللغة العربية وقواعد النحو والصرف»[٧].

وروى سليمان فيضي أيضاً «أن والي البصرة اعترض على اسم المدرسة التي كان ينوي إقامتها سنة ١٩٠٨ باسم «تذكار الحرية» وطلب منه أن يسميها (بادكار حريت) وألا يتناول في طلبه موضوع اللغة، فلعله يستطيع أن يتغاضى عن ذلك عند الكتابة إلى وزارة المعارف في استانبول، فيكون التدريس فيها بالعربية. وبعد عام من قيام المدرسة طلب معهد فرع جمعية الاتحاد والترقي من سليمان فيضي تبديل اسمها وتسميتها (مدرسة الاتحاد والترقي) ويكون التدريس فيها باللغة التركية. ولما رفض قررت الجمعية إخبار وزارة المعارف بأمر التدريس بالعربية خلافاً للقوانين، فاضطر إلى أن يتخلى عنها، ويستقيل من إدارتها[٨].

وقد عقب سليمان فيضي على هذه الحادثة بقوله «ومنذ الساعة التي رأيت فيها اللافتة الجديدة على مدرستي وسمعت طلابها يرددون الدروس بالتركية ايقنت أن جمعية الاتحاد والترقي لا تضمر للعرب إلا السوء وأنها سائرة إلى تتريكهم ومحو عروبتهم فقدمت استقالتي من الجمعية وناوأتها»[٩].

وفي سورية قال الأمير مصطفى الشهابي: «وكان اللسان العربي يدرس أيضاً باللسان التركي، وكان معلم العربية رجلاً تركياً يتكلم لغة الضاد بلهجة تركية ولا يفرق بين المذكر والمؤنث ولا يفقه شيئاً من أدوات اللغة إلا مبادىء من النحو والصرف مطبوعة في كتاب تركي»[١٠].

وان وضعاً كهذا يثير العجب، فالمفروض في لغة يتعلمها أبناؤها على غرباء ومن كتب أجنبية أن يكون مصيرها الفناء ولكن العربية صمدت بتحد وثبات وقاومت بهمة ابنائها الذين كانوا يؤمنون بأنها وسيلة وحدتهم وأداة نضالهم المشترك.

من هنا أوجد العرب أسلوباً آخر لتعليم ابنائهم اللغة العربية ليقف في وجه الأسلوب الذي انتهجته الدولة العثمانية في مدارسها الحكومية داخل الوطن العربي. وقد نفذ هذا الأسلوب في مدارس أهلية أنشأها العرب في بقاع شتى وكان الهدف الأول من إنشائها تخريج نشء عربي يحافظ على لغته ووطنه. وقد جاهدت تلك المدارس في هذا السبيل جهاداً حميداً، واستطاعت أن تذكي في نفوس تلامذتها الروح القوية العالية.

لقد التزمت إدارات هذه المدارس ومدرسوها وطلابها العربية الفصحى في لغة التدريس وفي لغة الخطاب والمحادثات العامة بين الطلاب ومدرسيهم وبين الطلبة بعضهم مع بعض.

ينقل لنا الأستاذ سعيد الأفغاني وصفاً لتعليم العربية في هذه المدارس فيقول: «كنت طفلاً في السابعة من عمري في مدرسة الأمينية والاسعاف الخيري (كانتا مندمجتين معاً) آخر العهد التركي، فأذكر أن المدير وبعض المدرسين يلتزمون الفصحى دأباً في حوارهم معنا، وفي إلقاء الدروس وفي التنبيهات العامة. وحين يقرأ التفقد صباحاً كان المقروء اسمه يجيب بـ (لبيك) وحين يجيب الداخلون حديثاً في المدرسة بما ألف في مدارس الحكومة وهي كلمة (افندم) يصرخ بهم المدير وينظر إليهم الطلاب شزراً كأنهم كفروا بالله وسرعان ما يستدركون بـ (لبيك) فيضحك الطلاب وتمر العاصفة»[١١].

ولم تقف مقاومة سياسة التتريك عند هذا الحد، بل ألفت جمعيات سرية وعلنية كان أول أهدافها إحياء العربية والنهوض بها.

ومع أن الاصلاح الاداري والسياسي في الوطن العربي قد شغل هذه الجمعيات، فإن هدفاً واحداً أجمعت عليه بإصرار هو جعل لغة التعليم والادارة والجيش في الوطن العربي هي اللغة العربية وقد عملت جميعاً على دعم هذا الطلب بكل ما تملك من قوة إيماناً منها بأن اللغة أولى مقومات الأمة ولا تقوم لها قائمة بغيرها.

وهنا تحسن الاشارة إلى جمعية صغيرة أسسها في بيروت الاستاذ عز الدين التنوخي وسماها (جمعية الافصاح) وجعل قانونها الكلام بالفصحى.

وقد حدثنا الأستاذ سعيد الأفغاني عن جهاد بعض رجالات هذه الجمعيات في سبيل العربية فقال: «وإن أحدهم أراد الفصحى أن تحل مقاهي الاستانة فحث رفاقه الشبان العرب فيها على هجر المصطلحات التركية الفارسية حين يلعبون بالنرد وأن يستبدلوا بها الأرقام العربية، فيقولوا مثلاً: «ستة خمسة بدل شيش بيش، فاستجابوا له وصاروا ملفت الأنظار في المقاهي بل ان بعضهم يأتيه السائل في دمشق يستجدي بلغة عامية، فيعلمه ما يقابلها بالفصحى فإن نطق بها أعطاه»[١٢].

يتضح لنا من ذلك أن سياسة التتريك قوبلت بخطة محكمة وعمل مدروس قام به أبناء العربية الحريصون على بقائها واستمرارها قوية مزدهرة وأن أولئك الأبناء لم ينوا يناضلون تلك السياسة حتى دحروها وانتصروا عليها.

العامية:

وفي الوقت الذي عملت فيه الدولة العثمانية على استلاب اللسان العربي وإحلال اللسان التركي محله في العراق والشام عملت قوى أخرى على استلاب اللسان نفسه وإحلال اللهجة العامية محله في وادي النيل.

لقد عرفت العربية ظاهرة الثنائية في اللغة «من قديمها البعيد حين كانت في مهدها في الجزيرة لم تخرج منه، وظلت اللهجات المحلية تعيش إلى جانب الفصحى العالية المشتركة في العصر الاسلامي الأول قبل تعرب الشعوب الإسلامية.... وكانت هذه اللهجات على الزمن الطويل لغة تعامل شعبي وتفاهم محلي لم تجر على الفصحى التي بقيت لغة الأمة ديناً ودولة ومناط وحدتها الذوقية والوجدانية، واللغة العليا للتعليم والتأليف والثقافة والحضارة»[١٣].

غير أن الاستعمار استغل «هذه الظاهرة الطبيعية ليحارب الفصحى بلهجاتها المتعددة، ووجد في اختلاف اللهجات الاقليمية ذريعة للقضاء على اللغة الواحدة المشتركة التي تربط المشرق والمغرب بأواصر التفاهم والتجاوب وتجعل من أقطار وطننا الكبير وحدة فكرية ومزاجية ينتقل بها الكتاب من ساحل الخليج ووادي الرافدين إلى ساحل الأطلسي رسول فكر وثقافة وأدب وآصرة قربى ووحدة في الفكر والمزاج»[١٤].

ففي عام ١٨٨٠ م بدأ المستشرق الألماني الدكتور ولهلم سبيتا مدير دار الكتب المصرية يومذاك دعوته إلى العامية وتنبأ بأن العربية صائرة إلى الموت شأنها في ذلك شأن اللغة اللاتينية «التي أماتتها اللغات الفرعية التي كانت تشبه لهجات محلية لها»[١٥].

وقد تذرع سبيتا في دعوته هذه بأن تخلف المصريين وفشو الأمية فيهم يرجع إلى صعوبة الفصحى ووعورة تعلمها.

وفي عام ١٨٩٣ م «قام المهندس الانجليزي للري المصري ويلكوكس يحاضر في نادي الأزبكية داعياً إلى إحلال العامية محل الفصحى في الكتابة والتأليف. كان موضوع محاضرته هذا السؤال المثار: لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين إلى الآن؟ وكان جوابه أن العربية الفصحى ولا شيء غيرها هي التي أماتت قوة الاختراع فيهم ولا أمل في إحيائها إلا إذا اتخذوا العامية لغة كتابة وتأليف»[١٦].

ولم يكتف ويلكوكس بمحاضرته هذه بل استطاع أن يستولي على (مجلة الأزهر) ويتخذها منبراً للدعوة إلى العامية وإماتة الفصحى.

وكان قد دعا العلماء إلى أن يكتبوا «بحوثهم باللغة العامية الحية التي يعرفها الشعب لا بالفصحى الميتة التي لا يعرفها إلاّ قلّة من المتخصصين».

ولكن العلماء المصريين لم يسيغوا هذا المنطق الشاذ «فوقفوا من مجلة الأزهر موقفاً أرغمها على الصمت والاحتجاب بعد صدور عشرة أعداد منها حسب»[١٧].

لقد تجاهل العلماء المصريون دعوة ويلكوكس وأصروا على كتابة أبحاثهم بالفصحى تحدياً وإنكاراً لشذوذ إقحام العامية على المجال العلمي[١٨]. فلم يجد ويلكوكس «مفراً من الاقرار بالهزيمة فكتب في العدد العاشر من المجلة (اكتوبر ١٨٩٣) يعلن احتجاجها بعبارات تنضح بالغيظ والسخط»[١٩].

قال ويلكوكس في العدد الأخير من المجلة المذكورة «ولقد افتتحت الأزهر وأردت أن أشحنه بالمسائل الرياضية المفيدة بعدما وقفت على شدة عوز المصريين لهذه الفنون وأن السبب الوحيد في تأخر العلوم إنما هو تأخر لغة التأليف وعدم إقدام المؤلفين على تصنيف كتبهم باللغة الحية المستعملة التي يعلمها ويتكلم بها كل مصري، ضناً منهم على أبناء جلدتهم بالمعلومات النافعة فأخذوا يضعونها في لغة غير مشهورة لا يعلمها إلا القليل ولذلك أضحت دائرة هذه العلوم ضيقة وأصبحت شمسها لا تسطع إلا على أفراد يعدون على الأصابع والباقون في ظلمات الجهالة يعمهون. فحملني حب نشر العلوم وميلي لتنوير المصريين أن أسير في هذه المجلة سيراً عاماً وطيداً ولذلك افتتحتها بمقالة حرضت فيها المصريين وخصوصاً المهندسين على وضع أفكارهم في اللغة الحية المستعملة رغبة في فائدة العموم وحباً في نشر العلوم فأبوا إلا أن يترجموا عن أفكارهم بلغة غير مشهورة وأخذوا يرسلون بها الرسائل العديدة بغية رصدها بالجريدة. فما كان يسعني في ذلك الوقت إلا قبولها والشكر لهم مؤملاً أنهم ربما يخلعون نعل الخوف ويلبسون رداء الحرية والاقدام فيعبرون عن معلوماتهم باللغة الحية وحيث أنهم استمروا على الطريقة الأولى ولم يهتدوا إلى الطريقة المفيدة العامة فلا حاجة للاستمرار في إصدار الجريدة إذ أن الفائدة قاصرة على القليلين الذين يعلمون هذه اللغة التي استولى حبها على المؤلفين»[٢٠].

ولم يكتف العلماء المصريون بالاصرار على كتابة بحوثهم بالعربية الفصحى بل نهضوا للرد على ويلكوكس والسخرية من دعوته فكتب عبدالله النديم يقول: «إننا نعلم علم اليقين أنه لو ظهر ألف داع بل مئات ألوف من دعاة أوربا لاستعمال لغة تميت لغة القرآن، ما وجدوا آذاناً سامعة»[٢١].

وقال جرجي زيدان: «إن الجامعة العربية قائمة بالمحافظة على

الفصحى، إذ لولا القرآن الشريف والمحافظة عليه منذ صدور الاسلام وعودنا إليه في إصلاح ما تفسره الطبيعة من لغتنا لتشتت شمل الشعب العربي وأصبح كل قطر من الأقطار العربية مستقلاً عن الآخر لا يفهم لغته كتابة وتكلماً»(٢٢).

وفي سنة ١٩٠١ م تجددت الحملة على اللغة العربية وعادت الدعوة إلى إحلال العامية محلها، حين دعا ويلمور القاضي الانكليزي في إحدى محاكم الاستئناف في القاهرة إلى استعمال اللهجة العامية أو إلى استعمال ما أسماه (لهجة القاهرة) ثم وضع لها قواعد واقترح إتخاذها لغة للعلم والأدب كما اقترح كتابتها بالحروف اللاتينية».

ولكن دعوة ويلمور قوبلت بالاستنكار والغضب ولقيت ما لقيته دعوة سبيتا وويلكوكس قبلها من خيبة وخذلان إذ حملت عليها الصحف مشيرة إلى موضع الخطر فيها وموضحة أن «اللغة العربية ليست غريبة على افهام العامة وأنه لا يجوز قياس العربية على اللاتينية لأن الفرق بين اللاتينية وفروعها أبعد كثيراً من الفروق بين العربية الفصحى وفروعها العامية. فالعامي الانجليزي والفرنسي ينظر إلى اللاتينية نظرة إلى لغة غريبة أما العامي العربي فإنه يفهم اللغة العربية الفصحى وإذا فاته بعض الألفاظ فإن المعنى الاجمالي يندر أن يفوته. وأن الذاهبين إلى أن يتخذ كل قطر عربي لهجته العامية هم القائلون بانحلال الوطن العربي وتشتيت شمل الناطقين بالعربية»(٢٤).

الفرنسية:

وأما أقطار المغرب العربي «فكان جهد الاستعمار أن يسلخها عن قوميتها العربية وشخصيتها الاسلامية ومن ثم اتجهت الحملة الضارية إلى حرمان بلاد المغرب من لسان قوميتها وعزلها عن ماضيها الذي امتد ثلاثة عشر قرناً لم تعرف فيه غير العربية لساناً وثقافة والاسلام ديناً وحضارة.. وكانت جريمة العصر الكبرى محاولة الاستعمار أن يسرق لسان أمة أعرق منه في الوجود وأغنى في الميدان الحضاري.

«والأمة قد تمتحن باحتلال أرضها فتناضل من أجل الحرية حتى تستردها على المدى القصير أو الطويل وتمتحن باغتصاب خيراتها وأرزاق ابنائها فتحتمل الجوع والحرمان وتقتات أملها المرجو في الخلاص.. لكنها حين تمتحن بسرقة لسانها تضيع. تمسخ شخصيتها القومية وتبتر من ماضيها وتراثها وتاريخها ثم تظل محكوماً عليها بأن تبقى أبداً تحت الوصاية الفكرية والوجدانية للمستعمر حتى بعد أن يجلو عن أرضها»(٢٥).

لقد تعرضت تونس والمغرب والجزائر لمحنة استلاب اللسان ولكن المعركة لم تصل إلى ذروتها إلا في الجزائر. لقد بدا لبعضهم أن الجزائر فقدت شخصيتها العربية إذ أضاعت لسانها ولكن ما ان ظفرت باستقلالها عام ١٩٦٢ حتى واجهت أزمتها اللغوية من بين ما واجهت من مخلفات الاستعمار فخاضت معركة تحرير أخرى سمتها معركة تحرير اللسان أو معركة الأصالة.

وكان اشقاؤنا في الجزائر يقولون في بداية معركة تحرير اللسان إن الثورة المسلحة حررت التراب الجزائري بقي أن تخوض الجزائر معركتها لتحرير لسانها، وتحرير اللسان يعني تحرير الفكر والوجدان والضمير وبغير هذه الحرية يكون الاستقلال وهماً والنصر عقيماً(٢٦).

وقد حدد عام ١٩٧٠ عاماً تنتهي فيه معركة لتحرير اللسان فأصدرت الحكومة الجزائرية في نيسان ١٩٦٨ قراراً يقضي بإبعاد أي موظف، أو عامل في مؤسسات الدولة لا يعرف اللغة العربية(٢٧).

وهكذا دحرت محاولة الاستلاب هذه على أرض البطولات في الجزائر كما دحرت على أرض تونس والمغرب وبقيت العربية لسان اشقائنا في الجناح الغربي من وطننا العربي الكبير.

(٢)

السطو

وهذا تحد آخر تعرضت له العربية منذ فجر العصر الحديث وقد تمثل بالسطو على تراثها ونهب الخزائن التي انطوت على ذخائرها العقلية والأدبية.

فالذي سجله التاريخ لأمتنا العربية أن عقول ابنائها وقرائهم قد أنتجت ملايين الكتب وأن هذه الكتب عمرت بها دور العلم وغصت بها خزائن المكتبات العامة منها والخاصة.

والذي وعاه التاريخ أيضاً أن أعاصير عدة قد هبت على هذه الكنوز، فأتلفت أكثرها وعصفت بجل ما فيها وما موجة هولاكو وحملات الغزو الصليبي إلا بعض هذه الأعاصير التي دمرت جانباً كبيراً من تراثنا العلمي والأدبي.

وحين غربت الشمس عن الوطن العربي وغشيته الظلمة ابان العصر التركي هان تراثنا على قومنا وهم في سباتهم الطويل «وجهلوا قدره» فلم يعودوا يرون فيه سوى ركام هين لا قيمة له(٢٨).

وهنا بدأ السطو على بقايا التراث التي سلمت من التدمير والضياع. وجهد الشرق والغرب في نهبها وحمل ذخائرها إلى ممالك أوربا وأقاليمها.

وكان سلاطين آل عثمان أول من سطا على التراث المبعثر في خزائن الكتب بالمساجد وحملوه إلى مركز الخلافة بتركيا مع ما حملوا من كنوز الأقطار الخاضعة لهم وثرواتها.

«ولم يكن حرص السلاطين على اجتلاب هذه الثورة العلمية والأدبية عن تقدير لقيمة المخطوطات أو الانتفاع بها.. وإنما سلبوها إرضاء لشهوة التملك والاقتناء واستكمالاً لمظهرية السلطان»(٢٩).

وحين سقطت الدولة العثمانية «انتقلت كنوز تراثنا هناك على معابر الدردنيل والبسفور إلى الغرب المنتصر.

والذي كان قد بقي منه لدى الأقطار العربية تعرض في الليل الغاشي لمحنة التبديد عن هوان به على أهله وجهلهم بقدره(٣٠).

تقول الدكتور عائشة عبدالرحمن: «كانت هذه الذخائر التي بقيت مودعة في المساجد والزوايا بضاعة رخيصة لا تساوي وزنها ورقاً عند خدام المساجد الموكول إليهم أمرها ورحم الله أجدادنا: وقفوا ما جمعوا من كنوز تراثنا الروحي والعلمي لخدمة العلم والدين وأودعوها بيوت الله وهم يحسبون أنها في دور العبادة بمأمن من الضياع. ولم يدروا أن

سوف يأتي علينا وعليهم حين من الدهر يؤتمن فيه خدام المساجد والزوايا على هذه الكنوز دون رقيب فيبيعونها بالكوم لباعة الترمس والفول كي يغلفوا بها بضاعتهم قبل أن تكثر الصحف والمجلات وتؤدي هذه المهمة وقد حدث من أساتذتنا أنه رأى بعينيه خادم مسجد المؤيد يملأ السلال بنفائس المخطوطات ويبيعها لمن يطلبها بأبخس الأثمان وربما قبل بعض القوت عوضاً من الثمن»[٣١].

ولم تكن حال المخطوطات في الخزائن الخاصة بأحسن من حالها بين أيدي خدام المساجد فقد آلت تلك الخزائن إلى خلف يجهل قيمتها ويضيق بها فأتلف منها ما أتلف وبيع منها إلى تجار الكتب وسماسرتها ما بيع.

والذي حدث في مصر حدث في الشام والعراق والحجاز واليمن وسائر أقطار وطننا الكبير.

لقد كان الغرب يومذاك مفتوح العينين يعرف من قيمة تراثنا ما جهلناه فجد في نهبه وسخر كل طاقاته للسطو عليه ونقله إلى شتى مدنه ومختلف ممالكه.

يقول الأستاذ محمد كرد علي في خطط الشام: «ومن المصايب التي أصيبت بها الشام أن بعض دول أوربا ومنها فرنسا وجرمانيا وبريطانيا وروسيا وهولندة أخذت تجمع منذ القرن السابع عشر كتباً من تراثنا تبتاعها من الشام بواسطة وكلائها وقناصلها والأساقفة والمبشرين من رجال الدين. وكان ولا سيما من اتشحوا بشعار الدين ومن كان يرجع اليهم أمر المدارس والجوامع بلغ بهم الجهل والزهد في الفضائل أن يفضلوا درهماً على أنفس كتاب فخانوا الأمانة واستحلوا بيع ما تحت أيديهم أو سرقة ما عند غيرهم والتصرفف به كأنه ملكهم»[٣٢].

ويقول: «وحدثني الثقة أن أحد سماسرة الكتب في القرن الماضي كان في المدارس والجوامع فيبتاع منها ما طاب له من الكتب المخطوطة بأثمان زهيدة، وبقي هذا سنين يبتاع الأسفار المخطوطة من أطراف الشام ثم رحل بها إلى بلاده فأخذتها حكومته وكافأته عليها»[٣٣].

وهكذا «أبيحت ذخائر تراثنا للأجانب دون أن يجدوا من يصدهم عنها فذهبوا بها على مرأى منا ومسمع وكان كل نصيبنا من ثمن البضاعة قروشاً معدودات لحراس الكتب وخدام دور العبادة وفرصة للتندر بحق أولئك (الخواجات) المغفلين الذين تستهويهم مخطوطات قديمة صفراء لا قيمة لها في حسابنا[٣٤].

وحين استقر تراثنا بين أيدي الأجانب بدأت عندهم مرحلة جديدة خلاصتها أنهم عكفوا عليه «في شبه رهينة يفحصون نصوصه ويحققونها وينشرونها على أحدث منهج للتحقيق والضبط والنشر[٣٥].

ثم انتقلوا إلى المرحلة المهمة «التي من أجلها كان الجهد السخي المبذول فأقبلوا على درس هذا التراث وقد توزعوه فيما بينهم، فتفرغ نفر منهم لدرس تاريخنا السياسي وآخرون للمذاهب الدينية والفقه والشريعة والحديث وفريق ثالث اختص بدراسة اللغة والأدب. وكأنما كانت تحركهم قوة منظمة لا تدع مجالاً لجانب من جوانب حياتنا إلا عينت له من يختص به ولا تسمح بفراغ في ميدان دراسة التراث دون أن تجد له من يملؤه»[٣٦].

وهكذا تفاوتت النظرة إلى قيمة ما حملوا من كنوز تراثنا وذخائر لغتنا العلمية والأدبية: فمن متجردين كانوا يبغون خدمة العلم ويريدون أن ينيروا لقومهم طريق التقدم وقد بلغ هؤلاء ما أرادوا فقامت نهضتهم الحديثة على أسس وطيدة من تراثنا وعلى هدى شعاع غامر من شمس المعرفة العربية، ومن مغرضين لم يفهموا من تراثنا إلا ما يكشف لهم عن عقليتنا ومزاجنا وأسرار ذاتنا ومواضع القوة والضعف فينا لتكون هذه المعرفة توطئة لما أرسلوا فيما بعد من موجات الاستعمار التي شرعت تتدفق على وطننا الكبير منذ القرن الثامن عشر.

والذي يعنينا الآن أن نعرف موقف العربية من هذا التحدي وأن نوضح سبيلها في مكافحته والتغلب عليه.

لقد بدأ «التفاتنا على تراثنا مع معركة اليقظة التي لاحت بوادرها في القرن الثامن عشر حيث أدرك روادها أن إرتباط اليقظة بجهد الغرب وحده يفقدها عنصر الأصالة الذي ترتهن به صحتها وسلامتها وقدروا عقم الحركة إن هي اقتصرت على مجلوب مستعار لا تربطه صلة بجذورنا الضاربة في أعماق الزمن.

«في الوقت الذي قرروا فيه جدوى اتصالنا بالحضارة الغربية الحديثة وضرورة إمداد حياتنا بثمار التقدم كان الاهتمام البالغ باستقراء ماضي تاريخنا لا قصداً إلى الرجوع إليه والوقوف عنده وإنما كان القصد إلى الانطلاق بالأمة من حيث انتهت مراحل سابقة أعطتها كل ميراثها وكل تجاربها»[٣٧].

ومن هنا كان الالتفات إلى التراث ضرورياً «لاكتشاف جوهر ذاتنا والبحث عن جذورنا»[٣٨] وإن الذين أدوا هذه المهمة لم يكونوا أميين يعيشون بغيابة الماضي وإنما «نهض بها عصريون مجددون ممن اتصلوا بالغرب أوثق اتصال ونهلوا من موارد ثقافته[٣٩].

وقد ظل الانتفاع بالتراث منذ بداية إحيائه في أوائل هذا العصر يقوم على أساس تدعيم نهضتنا بأصول منه لئلا تضيع شخصيتنا ونبتّ عن أرضنا دون أن تنسينا العناية به أن ننتفع بأحسن ما في العلم الغربي والفكر العالمي.

وفي ضوء ذلك اتجه رواد النهضة منذ وقت مبكر إلى الافادة مما بقي من تراثنا بين أيدينا وإلى تعرف ما تناثر منه في خزائن الغرب.

وتابع المسيرة من خلف أولئك الرواد من علمائنا المعاصرين فمضوا يبحثون عن ذخائرنا في كل مكان، داخل الوطن وخارجه كما قامت هيئات علمية رسمية بنصيب من هذا العبء فصورت ما صورت ونشرت ما نشرت متبعة أحدث طرائق الصيانة وارصن خطوات النشر والتحقيق.

ولم تكن مواجهة هذه المحنة لتقف عند استعادة بعض ما نهب من تراثنا عن طريق النقل والاستنساخ والتصوير ثم نشر ما سمح به الجهد من هذه النفائس وإنما استشعر علماؤنا واجباً آخر هو تدقيق ما نشر المستشرقون من التراث بحثاً عما عسى أن يكون فيه من تحريف أسلم إليه ضعف بعض القوم بالعربية أو قلة حظهم من الحس اللغوي أو تلمساً لما قد يكون فيه من تحيز في التفسير أو تعصب في النظرة وقد نبه علماؤنا على كثير مما وقع لهم من ذلك في دراساتهم وأبحاثهم

ورسائلهم.

وهكذا بوعي أبناء العربية الصادق وبجهدهم السخي استطاعت لغتنا أن تواجه هذه الأزمة وما برحت تواجهها إذ أن جهادنا في سبيل جمع ما تبدد من تراثنا هنا وهناك في أرجاء العالم ما فتىء قائماً وما زلنا نحتاج في سبيل هذا الجمع إلى وقت أطول وصبر اجمل.

(٣)

الغزو

واجهت اللغة العربية منذ وقت مبكر من العصر الحديث تحدياً آخر غير محتني الاستلاب والسطو ونعني به الغزو فقد إرتفعت أصوات هنا وهناك تصف العربية بالعجز عن أداء العلوم الحديثة وتنعتها بالقصور عن استيعاب ما استجد في هذا العصر من منجزات الحضارة ومعطيات المدنية.

وكان تعصب هؤلاء على العربية قد أنساهم ما كان لها من مجد علمي وما استوعبت من علم وفلسفة وحضارة في العصور الوسطى حتى استطاعت أن تكون لغة العلم ليس للعرب وحدهم بل لأقوام عدة «أظلهم الاسلام بظله فوجدوا فيها الأداة الصالحة للتعبير عن أفكارهم»[٤٠].

لقد أوحى المستعمر إلى العرب كما تقدم أن الحضارة الحديثة مادة ضخمة وأنهم لا يملكون اللغة العلمية التي تستطيع مواكبة هذه الحضارة والتعبير عن دقائقها وهي لذلك - أي العربية - عبء عليهم يعزق تقدمهم ويقعد بهم عن الارتقاء بدل أن تكون أداة طيعة بأيديهم تصلهم بركب العلم وتنهض بهم إلى مراقي التقدم.

وقد أعان المستعمر على إشاعة هذه الفرية ان العرب في أوائل هذا القرن كانوا يجهلون لغتهم وأن الدول التي تعاقبت على حكمهم قد عزلت هذه اللغة عن مجال العلم والتأليف والتدريس.

ومن هنا فقد اصطرعت تيارات عدة يعلو بعضها فيزعم أن العربية عاجزة قاصرة وأن من الخير للعرب أن يستقبلوا سيول العجمة وأن يفتحوا الباب على مصراعيه لكل لفظ دخيل.

ومن هذا الفريق من قال: «وأما الألفاظ الأعجمية فإن كانت مدلولاتها معروفة عند العرب رجعنا في ذلك إلى الألفاظ العربية التي تنص على تلك المدلولات وليس لنا حينئذٍ أن ندون أو نستعمل تلك الألفاظ الأعجمية لاستغنائنا عنها وإن كانت مدلولاتها حادثة لم تكن العرب تعرفها فيحتاج هجر الأسماء الأعجمية الموضوعة إلى وضع أسماء مجددة لها، فلا ينبغي أن نأبى تلك الألفاظ الأعجمية ونتكلف لوضع أسماء جديدة لها، بل إن علينا أن نستعملها على علاتها مطلقاً، فأسماء المخترعات الحديثة مثل التلغراف والتلفون والأوتومبيل ليس قبلها أسماء أخرى ننتحلها إلا من التعصب البارد بل يكون من قبيل اغتصاب ما ليس لنا[٤١] ثم قال: «إن الأسماء التي وضعناها للمخترعات الحادثة عوضاً عن أسمائها الأعجمية لم يشع قبولها بين العامة حتى الآن، فالأكثر يفهم قولنا الأوتومبيل والتلغراف والتلفون دون قولنا السيارة والبرق والهاتف»[٤٢].

ولا ريب أن هذا الرأي «ينطوي على أضرار كبيرة ومفاسد تفوق ما تنطوي عليه من منافع وفوائد وأنه لو قدر للعربية أن تقبل كل دخيل جد خلال القرون إلى يومنا لأغرقت ولصارت لغة مستحدثة غريبة مشوهة لا هي العربية الأصلية بصفاتها ولا هي الأجنبية الخالصة يتعلمها المرء فلا يدعي أنها العربية»[٤٣].

وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى فكرة عجيبة، فحواها إن إغراق العربية بسيول العجمة «لا يضرها شيئاً ما دامت محافظة على نظام الجملة العربية»[٤٤] بمعنى «ان الإخلال بالنظام النحوي هو الخطر الوحيد»[٤٥].

قال عبدالقادر المغربي: «إن لي رأياً في المسألة ربما لم يوافقني عليه إلا القليل وهذا لا يمنعني من إبدائه ونشره وتأكيده. اللغات ليست بمادتها وكلماتها وإنما هي بأساليبها وتراكيبها»[٤٦].

وقال حسن ظاظا: «وليس الدخيل هو الخطر المحدق باللغة وإنما يكمن هذا الخطر في زعزعة النظام النحوي والصرفي لهذه اللغة وتشويهه وإحلال غيره محله»[٤٧].

لقد غلا هذا الفريق إذن في الدعوة إلى قبول اللفظ الأعجمي دون قيد أو شرط، ولو قدر لأبناء العربية أن يقبلوا هذا الرأي لكلفهم ذلك ثمناً باهظاً ولحملوا اللغة ما لا طاقة لأية لغة بشرية على حمله إذا كانت تريد أن تحتفظ بشخصيتها وتبقى على أصولها وجذورها.

فما يجد عند مختلف الأمم «من ألفاظ علمية أو فنية مما تطلبه الحضارة الانسانية في كل زمان ومكان أمر لا ينتهي عند حد ولا يقف أمامه سد إلا إذا سدت منافذ العقل وانتهت حياة العلم لذلك كان قبول اللغة الواحدة لجميع مصطلحات الأمم الأخرى على تباين السنتها واختلاف أحوالها غزواً غريباً قاضياً على تلك اللغة لا محالة»[٤٨].

وإذا كان هذا الفريق قد فرط في جنب اللغة العربية ودعا إلى أن تغزوها الألفاظ الأجنبية فإن هناك فريقاً ثانياً قد تطرق في رفض الأعجمي وأبى أن يسمح لشيء منه بدخول متن اللغة.

فأحمد الاسكندري يرى إن ما دخل اللغة من ألفاظ أعجمية بعد عصور الفصاحة «حكمة حكم العامي، ويعتبر إدخاله في الفصيح من باب اللحن وخرق القواعد لأنه لم يوجد إمام قط من أئمة اللغة زعم أن التعريب قياسي وإنما هو سماعي لقلة الوارد منه في الفصيح إلا لا يزيد على ألف كلمة في لغة تبلغ أربعة آلاف كلمة وأكثر»[٤٩].

ويرى لغوي آخر «أن بالإمكان الاستغناء عن الكلمات الاعجمية وذلك بترجمة المصطلح الأجنبي إلى العربية»[٥٠] فإن تعذر ذلك «أتينا بكلمة عربية وإصطلحنا عليها في ذلك المعنى ولو لأدنى ملابسة وإذا عجزنا عن هذا أيضاً اخترعنا كلمة مهملة من أحرف عربية ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية موافقة للأوزان العربية ووضعناها لذلك المعنى. إن ذلك أفضل من إستعمال كلمة أجنبية مهما كانت قيمتها»[٥١].

وواضح أن حظر التعريب مثل إباحته فحظره حظراً مطلقاً تحجير للواسع وحرمان من حق سبقنا إليه العرب، إن في زمن الاحتجاج أو بعده في وقت نحن فيه أحوج منهم إليه وإلى كل سبيل سوي نجد فيه

العون على مواكبة المصطلح العلمي الحديث»(٥٢) كما أن إباحته إباحة مطلقة تتيح للغات الأعجمية أن تغزو العربية وتغرقها بسيول العجمة.

ولكن الخير فيما اجتمع عليه أعلام اللغة في عصرنا وهو أن يقبل اللفظ الأعجمي إذا مست الحاجة إليه وعدمت اللغة مقابلاً له أو عجزت عن إيجاد هذا المقابل بما لها من قدرة على الاشتقاق والتوليد أو النقل وأن قبول ما تحتاج إليه اللغة من ألفاظ الحضارة منوط بالمجامع التي أسست في مطلع هذا القرن ووكلت إليها مهمة خلق المصطلحات العلمية وإيجادها على نحو يواكب التطور الحضاري ويساير ما يجد من كشوف واختراعات لا نهاية لها.

قال منصور فهمي(٥٣): «وظيفة المجمع أن يقول متى نعرب ومتى لا نعرب وهذا ليس بغريب بل له سوابق كثيرة فالمجامع الألمانية مثلاً قد نظرت في كلمات ذات أصل لاتيني أو يوناني فما رأت أن يكون له منها هذا الثوب أخذته كما هو. فوظيفة المجمع أن يقدر الضرورة بقدرها».

وقال طه حسين: «إن من خصائص المجامع اللغوية أن تكون بطيئة وأن تكون متمنعة أشد التمنع قبل أن تتخذ قراراً فالأناة خير دائماً والعجلة من الشيطان»(٥٤).

وهكذا استقرت صفوة من علماء الأمة على أن قبول الأعجمي من غير حاجة له أو اضطراراً إليه من شأنه أن يغرق اللغة بسيول العجمة ويطمس أصالتها. فكان هذا الذي استقرت عليه الأمة نصراً جديداً للعربية وخلاصاً من تحد خطير وأزمة قاتلة.

لقد كان أحمد فارس الشدياق، مصيباً حين أنحى باللائمة على علماء العربية الأوائل، لما أقدموا عليه من قبول ألفاظ أعجمية كان باللغة غناء عنها فقال: «إن العرب المستعربين بخسوا اللغة حقها، فإنهم عدلوا عنها إلى اللغات العجمية من دون سبب موجب فإن من يستعير ثوباً من آخر وهو مستغن عنه يحكم عليه بالزيغ والبطر فلو نشأ في القرن الأول من الاسلام جمعية أدبية كما نرى الآن في ممالك أوربا مما يعرف عندهم بلفظ أكاديمية لما دخلت ألفاظ العجم في لغتنا(٥٥) وقال: «إن الدخيل إنما يغضى عنه إذا لم يوجد في أصل اللغة ما يرادفه، أو لم يمكن صوغ مثله فأما مع وجود هذا الإمكان فالإغضاء عنه بخس لحق اللغة لا محالة»(٥٦).

وكان الدكتور علي عبدالواحد وافي قد ذهب إلى مثل هذا حين عزا دخول كثير من الألفاظ الأجنبية في متن لغتنا إلى أن أكثر العلماء الذين تولوا ترجمة العلوم اليونانية والهندية كانوا من المستعربين الذين لم تستحكم مرتهم في العربية فعجزوا عن ترجمة بعض الألفاظ الأعجمية مع وجود مرادف لها في العربية أما الفصحاء العرب فكانوا قد انقرضوا من الأمصار(٥٧).

(٤)

الضمور

ومما واجهته العربية في هذا العصر الدعوة إلى ضمورها وطرح ما زعم أنه يثقل معجمها من كلمات غريبة، وصيغ وتراكيب مهجورة وحظر ما يفضي إلى نموها من إطلاق القياس والأخذ بمبدأ الاشتقاق.

فما الذي عليه الباحثون أن العربية لغة ثرية، تمتاز بكثرة المفردات واتساع طرائق التعبير. ولا توصف اللغة بالثراء إلا إذا كانت لغة راقية أصابت حظاً كبيراً من التطور والنضج. بمعنى أن اللغات بوجه عام يتسع ثراؤها وتتنوع أساليبها إذا أتيحت لها ظروف تبعثها على النمو وتوفر لها فرص الثراء.

وظاهرة ثراء اللغة مقرونة بظاهرة نضج المجتمع الذي يتكلمها فكلما رقي المجتمع في سلم الحضارة وتنوعت مطالب حياته اتسعت لغته وثري معجمها لتلبي كل المطالب وتعبر عنها أدق تعبير.

فكل لفظ تقابله فكرة معينة وهذا يعني أن عدد ألفاظ لغة ما يساوي ما تشتمل عليه عقول أبنائها من أفكار ومعان. فإذا كانت الجماعة اللغوية ثرية الفكر اقتضى أن يكون معجمها ثرياً ولزم أن تكون مفردات لغتها بقدر ما تختزن عقول ابنائها من معان وأفكار وبقدر ما يحيطهم من وسائل الحياة ومتطلبات العيش.

غير أن ظاهرة الثراء هذه قد جرت على العربية في هذا العصر تهمة غريبة فقد وصفها عدد من المستشرقين بالتضخم ودعوا إلى نبذ كثير من مادتها ليضمر معجمها ويتخلص مما ينوء به من صيغ ومفردات لا نفع فيها لأهل هذا العصر، ولا رجع منها للأجيال القادمة. ومن العجيب أن تصادف هذه الدعوة هوى في نفوس بعض الباحثين العرب فأيدوها، ومضوا يشيعونها في بحوثهم وكتبهم.

والدعوة إلى ضمور العربية وتقليل متنها اتخذت مظاهر شتى فمن هذه المظاهر (الدعوة إلى إلغاء المترادفات) وقد اقترنت هذه الدعوة بشيوع القول بظاهرة الترادف في العربية. ومن مظاهرها (الدعوة إلى إلغاء الممات من الكلمات) وتخليص المعجم العربي من المهجور من الألفاظ. وقد غلا بعضهم ففضل اللفظ الدخيل على اللفظ الغريب أو الكلمة المهجورة(٥٨) ومن مظاهرها (الدعوة إلى حظر الأخذ بمبدأ الاشتقاق) ورفض المولد من الصيغ والمفردات بحجة عدم نقلها عن العرب.

إن هذه الدعوات الثلاث من شأنها أن تفقر اللغة وتجردها من آصل خصيصة من خصائصها وهي الثراء وسعة المتن فيترتب على ذلك ضيق مجال التعبير وعدم انفساح ميدان القول كما يترتب عليه انعدام ظاهرة الدقة في كلام العرب المعاصرين.

ومن هنا فقد تصدى لهذه الدعوات رجال أحبوا العربية ونافحوا عنها وفندوا ما وجه إليها من طعون، وكشفوا ما أرسل حولها من شبهات.

فأما (الدعوة إلى إلغاء المترادف) فقد فندت بأن أكثر ما يحمل على الترادف ليس منه، وإنما هو من قبيل الفروق المعنوية بين المفردات وهو لذلك ليس عيباً تتوارى اللغة منه، بل ميزة تفخر بها وتدلل على أن ما فيها من كلمات مساوٍ لما جال في عقول أبنائها من معان دقيقة وخواطر خفية وإذا كان أكثر العرب المعاصرين فقدوا الحس اللغوي وعدموا السليقة الصحيحة التي تهدي إلى اللفظ الدقيق والكلمة المعبرة عن المعنى المراد فإن ذلك ليس عيب اللغة وإنما هو عيب أهلها الذين ظنوا الألفاظ المتقاربة مترادفة.

ويبدو أن الجهل بما بين الكلمات المتقاربة من فروق معنوية ظاهرة برزت منذ وقت مبكر في تاريخ اللغة العربية. وآية ذلك أن الجاحظ أشار إليها فوصف أبناء عصره بعدم الدقة في استعمال المفردات. فقال أنهم لا يفرقون بين (الجوع) و(السغب) و(الغيث) و(المطر) مع أن القرآن الكريم لم يستعمل الجوع إلا في حالة الفقر المدقع الذي يعجز فيه الجائع عن وجود ما يشبعه ولم يذكر المطر إلا في حالة العقاب.

قال الجاحظ: «والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة. وكذلك المطر لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث»[٥٨].

وحين عدم بعض الأدباء القدامى التفريق بين معاني المفردات المتقاربة وصاروا يضعون لفظاً مكان لفظ ظناً منهم أنهما مترادفان ظهرت مصنفات تسمى كتب الفروق اللغوية وقد اشتملت على بيان دقيق لما بين المفردات من فروق معنوية خفيت على بعض الناس فاحتاجوا إلى من يدلهم عليها ويرد إلى كتابتهم ما فقدت من دقة.

ومن هنا فإن العرب المعاصرين يحتاجون إلى أن يفيدوا من ظاهرة الفروق اللغوية بين المفردات المتقاربة المعاني فيحققوا لكلامهم صفة الدقة. وأما القول بترادف هذه المفردات فهو قول مردود رفضه أكثر اللغويين القدامى ورده غير واحد من اللغويين والنقاد المعاصرين مثل علي الجارم ومحمد المبارك ومحمد مندور وشوقي ضيف. وكان محمد المبارك قد دعا إلى «بعث اللفظ الدقيق في لغتنا وإحياء الفروق بين الألفاظ لتكون لدينا لغة تصلح أن تكون أداة نهضتنا العلمية والأدبية ووسيلة لتكوين التفكير الدقيق السلم»[٥٩].

وهكذا ذهبت الدعوة إلى إلغاء أحد المترادفين اكتفاء بالآخر واحتفظت العربية بهذه الثروة من الألفاظ المتقاربة المعاني لنستعين بها على تحقيق الدقة لما ننشيء أو نكتب وصار الأدباء مطالبين بالتفريق بين الحمد والشكر والعلم والمعرفة والبخل والشح والنعت والصفة وأقعد وأجلس والتراب والثري والثمن والقيمة والخطأ والغلط وغير ذلك مما يحمل على الترادف وليس منه.

وأما الدعوة إلى تجريد المعجم العربي مما سمي با (الألفاظ الغريبة) فإنها ترمي كذلك إلى سلب العربية بعض ثروتها لتغدو ضامرة فقيرة لا تجد في متنها غير ما أسموه (المستعمل) أو (الحي) على ألسنة الناس وأقلامهم.

إن اشتمال المعجم العربي منذ نشأته حتى الآن على المستعمل وغير المستعمل أو الأنيس والغريب يعد ميزة له خالف بها غيره من معجمات اللغات الأخرى التي جرت على الاحتفاظ بالمستعمل حسب.

ولعل سائلاً يسأل: ما سبب احتفاظ مدوني المعجمات على اختلاف عصورهم بالألفاظ المهجورة؟ والجواب عن ذلك أنهم كانوا يرهصون بصنيعهم هذا إلى إمكان إحياء تلك الألفاظ إذا مست إليها حاجة أو دعا إلى بعثها داع.

وقد تحقق إرهاص علمائنا هذا إذ أحيت مجامعنا اللغوية كثيراً من الألفاظ المهجورة وأطلقتها على المعاني العصرية أو المستحدثات الحضارية وما لفظ (السيارة) و(القطار) ببعيدين من الأذهان.

في ضوء هذه الحقيقة تصدى بعض اللغويين المعاصرين إلى دعوة طرح الألفاظ الغريبة ففندوها وذهبوا إلى وجوب المحافظة عليها لأنها بمنزلة الرصيد لأهل اللغة يلجأون إليه إذا حزبهم معنى أو افتقروا إلى لفظ يعبرون به عن معنى حادث.

ومن هؤلاء اللغويين الذين دافعوا عن الغريب ودعوا إلى إستبقائه للعودة إليه عند الحاجة الدكتور إبراهيم السامرائي الذي حض على الافادة من المادة الغريبة فقال: «فإن عدنا إليها مفيدين منها في باب المصطلح الجديد أعدنا إليه حياة جديدة. ألا نعتبر لما يصنع الغربيون في أخذ المصطلح من الكلمة الاغريقية أو اللاتينية المهجورة»[٦٠].

ولم تكن الدعوة إلى استبقاء الغريب نابعة من إمكان إحيائه والافادة من بعضه في التعبير عن مستحدثات العلم ومبتكرات الحضارة وإنما صدر بعض أصحابها عن نظر آخر هو أن اللفظ الغريب وثيقة تاريخية يفيد منها مؤرخ اللغة والباحث في أطوارها المختلفة والناظر في حياة أهلها وما طرأ عليها من تغير خلال العصور.

وصدر بعضهم الآخر عن نظر ثالث هو أن الغرابة ليست وصفاً ذاتياً للفظ ولا عرضاً لازماً له وإنما هي من اللواحق المتعلقة بالاستعمال وأن «على الناثرين والناظمين أن يجولوا في ساحة العربية وأن يستعملوا ما شاؤوا من ألفاظ قريبة أو بعيدة مأنوسة أو غريبة فإنهم سيحيون ألفاظاً ويخرجونها من بطون الأوراق إلى رؤوس الأقلام».

لقد قصد هذا الفريق من الأدباء واللغويين إلى إحياء الغريب باستعماله وصقله لأنهم أحسوا أن هجر كل كلمة بدعوى غرابتها سيفضي بالعربية إلى الضمور والهزال.

وكان زكي مبارك من هؤلاء إذ قال: «اجتهد الكتاب أخيراً في تنقية الكتابة من غريب اللغة وهي سيئة عدوها حسنة لأن النزول إلى الكلمات المألوفة سيصل بنا قريباً إلى وضع اللغة في نطاق ضيق وفقاً لأفهام كثير من الناس. ومن المعروف أن غرابة الكلمات ترجع إلى قلة تداولها وانتشارها في المؤلفات والأحاديث فمتى هجرت المفردة لوجود ما هو أقرب منها إلى أذهان القارئين والسامعين فإنها تصير بعد حين غريبة لا يعرفها إلا القليل ثم تصبح القواميس أشبه شيء بالمتاحف الأثرية لا يرجع إليها غير عشاق العاديات من علماء اللغات ولعل أحسن وسيلة لتقريب الجماهير من الكلمات الغريبة هي ألا ينفر منها الكاتب حين تعرض بل يجمّل بها كلامه ثم يضع لها تفسيراً في هامش الصفحة ليقف القارىء على مدلولها، فإذا جرى هذا بإطراد في صحيفة يومية أو أسبوعية فإن قراءها يألفون كثيراً من الكلمات الغريبة في زمن قليل»[٦١].

لقد أدرك بعض الأدباء واللغويين إذن أن الدعوة إلى طرح الغريب من متن اللغة أو التخفف من كثير من مفردات اللغة في المعاجم[٦٢] إنما يعني تجريد العربية من بعض ثروتها ومن شواهد تاريخها ليؤول إتساعها إلى ضيق وغناها إلى فقر وامتلاؤها إلى هزال وضمور ولتطوى صفحات من تاريخ أهلها فلا يجد الباحث فيه كلمة تنبئه به أو ترشده

إليه ولذا تصدى عدد من الأدباء واللغويين ـ على ما أسلفنا ـ لنقض هذه الدعوة والرد على القائلين بها. وكان القرار الحكيم الذي أصدره المجمع اللغوي في القاهرة متوجاً لهذا التصدي. لقد أقر المجمع المذكور بفصاحة ذلك الجانب اللغوي الواسع الموسوم بـ (الغريب) جاء في القرار: «من الواجب أن يكون من المعاجم ما يتضمن كل كلمات اللغة. أما وصف بعض الألفاظ بأنها حوشية فذلك اعتبار بلاغي لا لغوي ولا يستبعد اللفظ من المعاجم بأنه حوشي»(٦٣).

وأما الدعوة إلى حظر الاشتقاق فهو ثالث الدعوات التي ينجم عنها إفقار العربية وتضييق مادتها بحيث تصعب عليها مجاراة التطور والوفاء بحاجات الحياة المتجددة.

ولكن الذين تبنوا هذه الدعوة لم يكونوا ذوي نيات سيئة كبعض الذين تبنوا الدعوتين الآخرين وإنما كانت تدفعهم إليها غيرة على اللغة ورغبة مخلصة في أن تبقى نقية الجوهر ناصعة المادة لا تفسدها ـ كما يزعمون ـ مولدات العصر الحديث.

ولو أن أبناء العربية استجابوا لهذه الدعوة لما استطاعت العربية أن تساير أغراض العصر ولعجزت عن التعبير عن كثير من المعاني التي جدت.

ولذا تصدى لهذه الدعوة بعض اللغويين الذين أدركوا أن الاشتقاق «عماد حياة اللغة، وأقوم مقوم من مقوماتها أو بعبارة أخرى هو حياتها وعليه يتوقف ارتقاؤها أو انحطاطها تقدمها أو تأخرها»(٦٤) وأدركوا أن «أرقى اللغات وأكثرها حياة هي ما كان الاشتقاق فيها أتم منه في غيرها»(٦٥).

ومعنى ذلك أن هؤلاء اللغويين القائلين بضرورة الاشتقاق قد ربطوه بحياة اللغة «فإن كان قوياً نشيطاً كثرت مواليد اللغة وعاشت وإلا قلت وماتت»(٦٦).

ولئلا يكون الاشتقاق فوضى لا ضابط له فيكون شره أكثر من خيره اعتدل بعض اللغويين في الأخذ به وقيدوه بالحاجة إليه ووكلوا إلى المجامع قبوله أو رفضه(٦٧).

يتضح من ذلك أن الدعوة إلى ضمور اللغة على اختلاف مظاهرها تعد إحدى العقبات التي اعترضت حياة العربية في هذا العصر ولكنها تخطتها فاحتفظت بثروتها وزادت عليها ما ألجأتها إليه الحاجة.

(٥)

التصعيب

وهذا تحد آخر واجهته العربية في هذا العصر وكابده أبناؤها الذين يرومون تعلمها وينشدون إتقانها فلا يزدادون إلا جهلاً بها وصدوداً عنها.

فقد يمضي العربي المعاصر في الطريق التعليمي إلى نهايته ويتخرج بالجامعة وهو لا يستطيع أن يكتب بضعة أسطر بلغة قومه بله أن يتحدث بها حديثاً خالياً من الخطأ.

«وتسمع أساتذة كباراً يحاضرون بالعربية أو يلقون أحاديث في أندية ثقافية وتقرأ لهم ما يكتبون من بحوث ومقالات فندرك ما يعانون من إحساس باهظ بعقدة اللغة التي ترهقهم بالشعور بأنهم لا يملكون أداة التعبير السليم الطلق عن أفكارهم وآرائهم»(٦٨).

وتشتد الأزمة وتتفاقم المشكلة حين نجد أن بعض أساتذة العربية في الجامعات ينطقونها برطانه ينبو عنها حسّ العربية ويتكلمونها مفسدة محرفة «ومن ثم يضنيهم الشعور بأنهم في غير أماكنهم ولا يزايلهم الخوف من انكشاف ضعفهم أمام الأصلاء من الزملاء والطلاب»(٦٩).

وتدفع هؤلاء غريزة الدفاع عن وجودهم ومناصبهم فيسعون إلى تعويض نقصهم فيغرقون اللغة «بأساليب أعجمية معربة ومذاهب أجنبية مستعارة»(٧٠) يملأون بها كتبهم وأبحاثهم ويشغلون بها طلابهم وقراءهم عما لا يجوز أن يستغنوا عنه من مصادر التراث وأمّات كتبه.

فالمحنة إذن معقدة وهي تضرى وتشتد كلما تقدم هذا العصر وتراخت أعوامه وحين أراد أبناء العربية أن يعالجوا هذه الأزمة ويلتمسوا لها طباً انقسموا على فئات ثلاث.

ففئة ألقت بالتبعة فيما نعاني من أزمة لغوية «على ظاهرة الازدواج اللغوي: نكتب ونقرأ ونعلم بلغة ونتعامل في حياتنا بلغة أخرى... ولكن الرؤية النافذة لا تلبث أن تلمح أن الأزمة لا يمكن أن ترجع إلى وجود لغة للتخاطب والتعامل اليومي في البيت والسوق وأخرى للتعليم والثقافة والأدب. إذ لو كان هذا الازدواج هو عقدة الأزمة لما كان هناك وجه للشكوى من فساد العربية على ألسنة المتعلمين وأقلامهم وقد تعلموا من دروس العربية ما يكفي لتقويم ألسنتهم وأقلامهم وكل اللغات تعرف هذا الوضع الثنائي تختلف فيه لغة البيت والسوق عن لغة المدرسة والجامعة والفكر والأدب. لكن التلميذ هناك ما يكاد يقطع مراحل تعليمه العام حتى يعرف قواعد لغته ويقرأ بها ويكتب دون أن يحول سماعه العامية في مجالها بينه وبين التمكن من لغة الثقافة والفكر والاقتدار عليها. وفقهاء العربية منا يتعاملون في حياتهم اليومية باللغة العامية دون أن تجور على أصالتهم في الفصحى أو تحجب عنهم أسرارها في النطق والتعبير أو تهبط بمستواهم في الأداء والبيان»(٧١).

بل لقد عرفت العربية في عصورها القديمة ظاهرة الثنائية هذه ـ كما تقدم ـ فكانت لغة عالية مشتركة ينظم بها الشعراء قصائدهم ويلقي بها الخطباء خطبهم، ولغات محلية يتعاملون بها في نطاق قبائلهم غير أن هذه الثنائية لم تؤثر في اللغة ولم يشك أحد من فساد لسانه بسببها.

وفئة ألقت التبعة على العربية ووصفتها بالصعوبة فانقسمت على فريقين:

فريق مخلص ذهب يلتمس التيسير ويبحث عما يقرب البعيد ويمهد الوعر ويسهل العصي من غير أن يمس جوهر اللغة أو يعبث بنظامها الأصيل وحقائقها الموروثة.

وفريق حاقد استغل هذه الأزمة واستفاد مما توصف به العربية من بعد على طالبها، وإعنات لدارسها، فبرز متستراً بالتيسير ومتخفياً برداء تذليل المشكلة فأبدى آراء غريبة من شأنها أن تفسد العربية وتنالها بالتغيير والتحريف.

وفئة ثالثة لم تر أن تيسير النحو يحل الأزمة مخلصاً كان أو مدخولاً بل

وجدت أن النحو ليس سبب الأزمة، ولا عاملها الأساسي وإنما هو عامل من عوامل وسبب من أسباب.

لقد نظرت هذه الفئة فوجدت أن العربية جميعها: أصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها ليست سبب ما نعاني من أزمة لغوية في هذا العصر وإنما تكمن الأزمة في مفهوم تعليم اللغة وفي الأسس التي ينهض عليها هذا التعليم.

والمفهوم الصحيح لتعليم أي لغة هو ما اصطلح عليه بالمفهوم الوظيفي ونعني به ربط تعليمها بوظائفها الأساسية وهي فهمها حين نسمعها وفهمها حين نقرأها والتعبير بها شفهياً والتعبير بها كتابياً ومعنى ذلك أن أي نشاط لغوي لا يخدم هذه الوظائف ولا يعين على اكتساب مهاراتها هو نشاط زائد يعوق تعلم اللغة ويصد عنه.

إن غياب هذا المفهوم في مناهجنا وعدم وضوحه في أذهان معلمينا جعلنا نعلم اللغة قوالب جامدة وأوضاعاً وضوابط لا يفقه لها الطالب معنى ولا يرى لدرسها فائدة كما جعلنا نعلم اللغة لذاتها فنسوق من قواعدها ومفرداتها وأوضاعها ما يحتاج إليه المتعلم وما لا يحتاج إليه.

وهذا يعني أننا صعبنا العربية، وأظهرناها جافة عزيزة المنال لا يكاد يتبين دارسها أي صلة لها بالحياة، بل يتجرعها تجرعاً عقيماً ويكره على تعلمها إكراهاً.

فبدلاً من أن نعلم العربية لسان أمة ولغة حياة صرنا نعلمها قواعد صنعة وقوالب جامدة لا تجدي على الدارس «شيئاً ذا بال في ذوق اللغة ولمح أسرارها»(٧٢).

إن أي جهد لا يتوخى إصلاح مفهوم تعليم اللغة في مدارسنا ولا يأخذ بما أسميناه بـ (المفهوم الوظيفي) لن يزيدنا إلّا بعداً عن لغتنا ولن يذلل ما نعاني من مصاعب في تعلمها.

لقد سرنا سنين متطاولة في تعليم لغتنا على هذا النهج التقليدي، فلم نفلح في تمكين أبنائنا منها ثم أعملنا في النحو التعليمي يد التيسير حيناً ويد التشذيب والاختصار حيناً آخر فلم تحل عقدة أزمتنا اللغوية. ومعنى هذا اننا لن نعلم أبناءنا لغتهم ما لم نكف عن تعليمها قواعد صنعة وإجراءات تلقينية وقوالب صماء وما لم نصلها بوظائفها الطبيعية المشار إليها آنفاً.

إن معركتنا مع التصعيب ما زالت قائمة وما برحت تنتظر جهود مؤسساتنا اللغوية وعلى رأسها المجامع العلمية في الوطن العربي.

(٦)

التحريف

وهذا تحد آخر واجهته العربية في هذا العصر كما واجهته في كل حقبة على امتداد تاريخها الطويل ولكنها قيض لها في كل زمن رجال أوفياء يحبونها ويغارون عليها فكانوا يقفون بوجه التحريف، يمنعون انتشاره، ويحولون دون أن يفشو وباؤه فيقضي على حقائق اللغة الثابتة ويمسخ جوهرها الأصيل في الصوت والبنية والدلالة والتركيب.

حدث التحريف في كل عصر ولكن حظوظ العصور منه كانت تختلف فهو يقل ويكثر تبعا لحال المتكلمين بالعربية ومدى قربهم أو بعدهم عن سننها الثابت ونظامها الموروث.

ولكن التحريف لم يكن ليترك وإنما كانت هناك رقابة صارمة في كل عصر «تنظر بعين نافذة إلى ملايين البشر في مجتمع مترامي الأطراف واسع الأرض فتسجل في إحصاءات متعاقبة مقادير اللحن ونماذج الأخطاء الدائرة على الألسن»(٧٣).

فكانت حصيلة هذه الرقابة في كل عصر «عشرات من المصنفات اللغوية العاملة على تنقية العربية من كل شائبة أو تحريف»(٧٤).

وحين أطل العصر الحديث بدت العربية مجهدة خائرة لطول ما تعرضت له من صراع مع اللغات الغازية وكثرة ما ألم بالمتكلمين بها من جهل وخيم عليهم من ظلام حتى أن «من كان يعرف الكتابة منهم كان يكتب العامية بالأحرف العربية»(٧٥).

وقد وصف جرجي زيدان لغة العلماء في مصر في القرن الثامن عشر بأنها تكاد تكون عامية فقال: «فلم ينقض القرن الثامن عشر حتى صارت لغة الكتابة أشبه شيء بلغة العامة لركاكة عباراتها مع ما فيها من الألفاظ الأعجمية والعامية»(٧٦).

ولكن العربية ما فتئت أن تخطت حالة التردي هذه فبزغ فيها في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين عدد من الكتّاب البارعين والشعراء البلغاء الذين وصلوا أسبابهم بالتراث وأكبّوا على قراءته والعبِّ منه فارتقت سلائقهم وبرئت أساليبهم من الركاكة وعظم حظها من المتانة والصفاء.

غير أن ارتقاء العربية عما كانت عليه قبل عصر النهضة الحديثة لم يكن ينقذها «من خطر اللحن والعجمة المهددة لكيانها الداعي إلى مقاومته بالتنقية الجديدة المكملة لتلك الخطوات الخالدة التي مشاها الأولون»(٧٧).

ومن هنا فقد نهض بمهمة تنقية اللغة من التحريف في الحقبة المشار إليها من العصر الحديث لغويون كبار في العراق والشام ومصر وغيرها من أقطار الوطن العربي فكانوا يمثلون التيار الذي يريد أن ينهض بالعربية نحو الإحياء والسمو ويقاوم ذلك التيار الذي يريد أن يجرها إلى التحريف والانحدار والخمود.

ومن هؤلاء اللغويين مصطفى جواد والكرملي والأثري وكمال إبراهيم واليازجي وأسعد داغر والغلاييني وابراهيم المنذر والزعبلاوي وغيرهم.

لقد اجتهد هؤلاء اللغويون في أن ينفوا عن العربية ما لحقها من تحريف على ألسنة المتكلمين بها وأقلامهم ويومئوا إلى مواطن الداء ومكامن الخطر وكيما يتولى المعنيون بهذه اللغة جميعاً تحقيق الوسائل العلمية المفضية إلى أن تسود الفصحى سيادة تامة في المحيط الأدبي والعلمي وتجري بها ألسنة الأدباء والمثقفين.

ثم أدرك العلماء أن التصدي للتحريف مهمة صعبة لا يستطيع الأفراد أن ينهضوا بها مهما بذلوا من جهد وتكلفوا من عناء فتنادوا في كل محفل إلى إنشاء مجمع لغوي يأخذ على عاتقه الدفاع عن العربية وحمايتها

من كل خطر ويعمل على تحقيق شخصيتها الخالدة في كونها لغة العلم ولغة الحياة.

ومن هنا نشأت المجامع اللغوية في الوطن العربي وكان من أقدمها المجمع المصري والمجمع العلمي العربي في دمشق والمجمع العلمي العراقي ثم المجمع الأردني الذي ظهر عام ١٩٧٨.

وإذا كانت حركة مقاومة التحريف قد نشطت منذ بداية العصر الحديث حتى نهاية النصف الأول من هذا القرن فإنها فترت في النصف الثاني منه فأما على صعيد الجهود الفردية فإن عدد الذين تصدوا لهذه المهمة من اللغويين ليس بكثير إذا قيس بعدد من تصدوا لها منهم في الحقبة الأولى وأما على صعيد المجامع فإن جهدها لا يزال جهد المقل الذي لا ينسجم وحالة التردي التي بدأت تظهر في أساليب الأدباء والعلماء والمثقفين.

إن العربية تخوض الآن معركة عنيفة مع التحريف الذي عاد إلى الاستشراء في النصف الثاني من هذا القرن ولا سيما في الثلث الأخير منه وما كان التحريف ليضرى ويشتد إلا لفتور حركة التنقية وإغفاء عيون الرقباء.

إن معركة العربية مع التحريف تستدعي إذن تضافر جهود اللغويين وتظاهر العلماء العاملين في المجامع ليعيدوا إلى العربية أصالتها وينفوا عنها أعراض العجمة وإكدار الخطأ ويشعروا حملة الأقلام بأن للعربية حماتها وأن لحقائقها سياجاً منيعاً حرسته جهود الأسلاف وما برحت تحريه جهود الأبناء.

الخاتمة

تلك هي التحديات التي واجهتها العربية في العصر الحديث وذلك هو كفاحها من أجل أن تبقى - كما كانت - لغة العلم والحياة.

وان تصدي العربية لهذه التحديات ليكشف عن أصالتها ونقاء جوهرها ومبلغ تعلق أبنائها بها وحبهم إياها لأنها عنوان شخصيتهم وسجل تراثهم وأقوى ما يصل بعضهم ببعض من روابط الحياة، بل هي العنصر المتحقق من وحدتهم المنشودة.

الهوامش

(١) اللغة العربية بين حماتها وخصومها (أنور الجندي): ٤٣.
(٢) نفسه.
(٣) من حاضر اللغة العربية (سعيد الأفغاني): ١٥.
(٤) نفسه.
(٥) اللغة العربية بين حماتها وخصومها: ٤٤.
(٦) حركة التعريب في العراق (د. أحمد مطلوب): ٦٤.
(٧) نفسه.
(٨) نفسه.
(٩) نفسه: ٦٥.
(١٠) من حاضر اللغة العربية: ٢٤.
(١١) نفسه: ٢٥.
(١٢) نفسه.
(١٣) لغتنا والحياة (د. عائشة عبدالرحمن): ٩٥.
(١٤) نفسه: ٩٧.
(١٥) نفسه: ٩٩.
(١٦) نفسه، بتصرف قليل ١٠٢.
(١٧) نفسه. (١٨) نفسه. (١٩) نفسه.
(٢٠) نفسه: ١٠٣.
(٢١) نفسه: ١٠٤.
(٢٢) اللغة العربية بين حماتها وخصومها: ٥٩.
(٢٤) نفسه: ٦٧ بتصرف قليل.
(٢٥) لغتنا والحياة: ١٦٣.
(٢٦) نفسه: ١٧٩.
(٢٧) نفسه: ١٨١.
(٢٨) تراثنا بين ماضي وحاضر (د. عائشة عبدالرحمن) ٣٨.
(٢٩) نفسه: ٣٩.
(٣٠) تراثنا بين ماضي وحاضر: ٣٩.
(٣١) نفسه.
(٣٢) نفسه: ٤٠ وينظر مصدره.
(٣٣) نفسه: ٤٠، ٤١، وينظر مصدره.
(٣٤) نفسه: ٩١.
(٣٥) نفسه: ٤٩.
(٣٦) نفسه.
(٣٧) نفسه: ٦١. (٣٨) نفسه. (٣٩) نفسه.
(٤٠) ملامح من تاريخ اللغة العربية (د. أحمد نصيف الجنابي): ٢٦١.
(٤١) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث (د. محمد ضاري): ٢٨٢ وينظر مصدره.
(٤٢) نفسه. (٤٣) نفسه: ٢٨٣. (٤٤) نفسه. (٤٥) نفسه.
(٤٦) نفسه: وينظر مصدره.
(٤٧) كلام العرب: ٨٩.
(٤٨) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٨٣.
(٤٩) نفسه: ٢٧٩ وينظر مصدره.
(٥٠) نفسه: ٢٨٠.
(٥١) نفسه: وينظر مصدره. (٥٢) نفسه: ٢٨١.
(٥٣) نفسه: ٢٨٤، ٢٨٥ وينظر مصدره.
(٥٤) لغتنا الجميلة (فاروق شوشة): ١٣٧.
(٥٥) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٩١ وينظر مصدره.
(٥٦) نفسه: وينظر مصدره.
(٥٧) فقه اللغة (د. علي عبدالواحد وافي): ١٩٦.
(٥٨) البيان والتبيين: ١/٢٠ تحـ. عبدالسلام هارون، ط ٢.
(٥٩) خصائص العربية (محمد المبارك): ٦١، ٦٢.
(٦٠) تاريخ العربية: ١٠٩.
(٦١) البدائع: ٤٠، ط ١.
(٦٢) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٩٨ وينظر مصدره.
(٦٣) نفسه: ١٩٨ وينظر مصدره.
(٦٤) فلسفة اللغة العربية وتطورها (جبر ضومط): ١١٨.
(٦٥) نفسه.
(٦٦) نفسه: ١١٨.
(٦٧) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٧٤.
(٦٨) لغتنا والحياة: ١٩١، ١٩٢.
(٦٩) نفسه.
(٧٠) نفسه.
(٧١) نفسه: ١٩٣.
(٧٢) نفسه: ١٩٦.
(٧٣) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٥.
(٧٤) نفسه.
(٧٥) نفسه: ٢٤ وينظر مصدره.
(٧٦) نفسه: ٢٥. (٧٧) نفسه.